المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 76/ لشهر اذار/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/18/ 2/ 2023 تاريخ قبول النشر/19/ 2/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.76. A2

مقال

العراق بين منهج توسعة العمل والضمان في القطاع الخاص، ومنهج توسعة الإعالَة في القطاع العام

أ.د. عماد عبد اللطيف سالم
emaasalem@gmail.com
كلية الفارابي الجامعة

إنّ من بديهيات إدارة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في بلدٍ كالعراق، تؤكّد على "حقيقة" اقتصاديّة مفادها أنّهُ بدلاً من "توسعة نطاق الشمول" بـ "إعانات" الحماية الاجتماعية (و 90% من رواتب الموظفين والعقود والأُجراء اليوميين في القطاع الحكومي هي "إعانات" حماية اجتماعية، وليست "أجوراً" مقابل عمل فعليّ) يجب على الدولة "توسعة نطاق الشمول" بأنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمّال.

الفرق بين "التوسِعة" الأولى و "التوسِعة" الثانيّة، هو أنّ "التوسِعة الأولى" هي عبارة عن "إعانات" مباشرة للعاطلين عن العمل (أو لغير الراغبين به أو غير القادرين عليه)، وبالتالي فهي تكاليف غير مُنتِجة. أمّا "التوسعة الثانيّة"، فهي عبارة عن "دعم" من الدولة لأصحاب العمل والعاملين، ولتوسعة مشاريع القطاع الخاصّ، وخلق فرص مُستدامة للعمل المُنتِج، ومجالات واسعة للتوظيف والتشغيل.

بمعنى أنّ الأفضل والأكفأ والأجدى والأجدر، هو أن نقوم بـ "تضييق" نطاق الشمول بإعانات الحماية الاجتماعية، مع تحسين "الاستهداف"، بحيث لا تُصرَف هذه الإعانات إلاّ لمن يستحقّها فعلاً، ونرفع من "دُفعاتها" لتكون كافية لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الفئات الهشّة من السكان. في حين نقوم بـ "توسعة" نطاق الشمول بنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للعمّال، وأن تتحمّل الدولة نسبة من "الاشتراكات" التي يدفعها العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص إلى "الصندوق" الخاصّ بذلك (كما تُموِّل الدولة صندوق تقاعد الموظفّين في القطاع العام، بأعدادهم الهائلة، وبطالتهم المُقنّعة و "السافِرة"، وإنتاجيتهم المُتدنيّة إلى حدود صفريّة، والذين لا يكاد أحدٌ منهم يعمل فعلاً، إلاّ ما رحمَ ربّي).

بهذا سنُشجِّع العمل والإنتاج والاستثمار في القطاع الخاص، ونُوفِّر فرص عمل لائقة ومُستدامة، و"مضمونة" وسنُخفِض من مُعدّلات "الإعالة" الحكومية للسكّان (وهي الأعلى من بين جميع دول العالم).